انتفاء الفعل من حيث اعتبار نفي الفعل واثباته **قوله** لمعناه الاصلي اي دون المعنى
العلمي لانه اما العبادة المخصوصة او المسايل المخصوصة او النقوش المخصوصة او المجموع
الثلاثة او مجموع اثنين منها على ما تقرر في محله وكل واحد من هذه المعاني لا يطلق عليه
التلميح كما يقال هنا، الاصلي اجنبي عن الكتاب وحينئذ فلا مناسبة في هذه التسمية
لانا نمنع الاجنبية بل المعنى الاصلي من اوصاف الكتاب الغاية به فقط الاسم مناسبا
لوصف الكتاب **قوله** لا يقال يجوز ان يكون معطوفا الخ واورد عليه لانه لا يناسب الخ
اي بلا عاطف وترك التقويم وجعل العمود لعزما صوتية الفعل لما ذكر **قوله** لانا نقول
في التقديم الخ كان المراد تقديم المسند اليه وجعل الواو للحال فان قيل المقصود
هنا بيان موضوعية المسند اليه فيجوز ان الخبر ومن وضعية الخبر له وهما اعتبار
وان متغايران لا كن نقول لا وليما اذا اي ان الكلام في التزاحم وانه هل يتناول
بالشرب فيقال الزاهد يشرب وقد يقال الثاني كما اذا اي ان الكلام في الشرب وانه
هل يقع من الزاهد فيقال يشرب الزاهد فلنا نعقد هنا اعتبرها صاحب
المفتاح ومن المصنف فلا يجمل كلامه عليها **قوله** يعني انه الخ اراد انه لو جعل
الجملة فعلية مضارعية حالية لم يحتج الى الواو اصلا وتغيير المقصود واجيب بان
يتوهم الاستيناف وفيه ان هذا الايهام حاصل مع الواو ولان الواو تكون للاستيناف
الا ان يقال انه قليل جدا بخلاف استيناف الجملة بدون الواو فانه كثير جدا ...
وافرض ان الواو توهم العطف فلم اتى بالواو لئلا يتوهم الاستيناف ولم يترك العطف
يتوهم العطف الا ان يجاب بان عدم تناسب الجملتين مع عدم ... داع الى عدم تناسب
سببهما داع قوي لتوهم العطف بضعف التوهم فلم يعتد به لوجود داع اقوى
بخلاف ترك الواو فان توهم الاستيناف حينئذ داع لم ... بدفعه فليتأمل
قوله لا امر ذاتي كما يتوهم من وضعه بتلك الاوصاف العلمية **قوله** لا الدلالة
اعتبار معنى يحسبني فيه اشارة الى ان المعنى في عطفه على حسبي انما نشأ من اعتبار
معنى يحسبني ويكفيني ثم ان وصفها ان المعطوف عليه انما يكون خبرا حتى يلزم المحذور
اذا اعتبر فيه ذلك لانه حينئذ بمعنى الجملة الخبرية واذا لم يعتبر يكون مفردا **قوله**
قلنا

قلنا جعل الاسمية الخ رد لقول السائل ولا يجوز ان يكون وهو حسبي جملة انشائية
وقوله ولا انقطاع الخ رد لقوله او ان يعطف الخ وقوله وقد ذكر الشيخ الرضي الخ رد
لقوله وان يعطف على مجرد حسبي الخ **قوله** اذ الكلام في الاسم بمعنى الفعل اي وحسبي قد يكون
اعتبار يحسبني ويكفيني اسم ليس فيه معنى الفعل لا كن قد يقال لا مانع من جواز العطف
عليه مع اعتبار ما ذكر ولا محذور حينئذ لانه خبر المبتدا والعطف فيما له محل من
الاعراب وهو جائز مسموع وقد يقال هذا لا يرد على الشارح لانه يرى بامتناع العطف
ولو فيما له محل كما دل عليه كلامه فليتامل ما سيأتي في قول المحشي بقي امر واخر الخ
قوله ثم ان الجملة الانشائية لا تنزل الخ رد لقول المجيب السابق كما انه عن لها هنا
الخ **قوله** كما في هذا الموضع يمكن ان يجعل شاملا لما اذا عطف على حسبي بناء على
انه معطوف على خبر ان اي وانه هو حسبي او على انه معطوف على جملة الحال الا على انه
حال من الضمير على الجملة الاولى ... لا يكون عطف وقع الوكيل على ما قبله بل
على ما عطف عليه ما قبله **قوله** حيث قال لا تزد الظاهر عطف على قوله الخ اي بناء
على ان جزء القول له محل من الاعراب كما هو صريح عبارة الكشاف فراجعها وخالف
في ذلك ابن هشام في المغني وسيأتي الكلام على ذلك في مباحث الفصل والوصل **قوله**
اقول ذكر صاحب الكشف الخ حاصل ما اشار اليه بما ذكره عن صاحب الكشف ان
المعترض على الشارح فهم ان صاحب الكشاف صرح بجواز عطف الانشاء على الخبر
فيما له محل وهو ممنوع بل صاحب الكشاف بريء منه لانه قرر القول في الجملة الثانية
حيث قال ومعناه قال رب انعم علي وقال لا تزد وتقديره الى تصير الجملة الثانية
خبرية وبالجملة فالمعترض فهم ان الواو من المحكي وانه مجموع الجملتين وهما في محل نصب
لانهما معمولا قال وصاحب الكشف فهم انها من الحكاية وهي نائبة عن القول على
الاول يلزم عطف الانشاء على الخبر فيما له محل بناء على ان جزء المقول له محل وعلى
الثاني لا يلزم ذلك بل هو عطف خبر على خبر ومما يدل على ان هذا مراد صاحب الكشف
انه قال بعد ان ذكر ما نقله المحشي ما نصه وقد يقال هو من باب والعمر ... اي
اضلم ولا تزد انتهى يعني انه يمكن جعل الواو عاطفة جملة انشائية على جملة

King Saud University
Copyright King Saud University